جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم علم الاجتماع

السداسي الثاني 2023/2022

محاضرة: النظريات السوسيولوجية للانحراف والجريمة

الرصيد:05

المعامل:02

الأستاذ المحاضر: د. بوزار يوسف

محتوى المادة:

1_ النشاط الرتيب

2_ نظرية الاختيار العقلاني

3_ نظرية أسلوب الحياة

4_ النظرية الظاهراتية

5_ نظرية تشكل رد الفعل للعالم كوهن

6_ نظرية الراديكالية الأنثوية

7_ نظرية الاحتواء

8_ نظرية تباين الفرص

9_ نظرية الوصم عند بيكر

10_ نظرية النوافذ المكسرة

11_ نظريات ما بعد الحداثة

تمهيد:

يمكن القول أن النظرية في الوقاية من الجريمة (وبخاصة النظريات الحديثة) تهدف إلى البحث عن العوامل (المتغيرات) الحاسمة التي من شأنها أن تفصل بين الميل أو النزعة نحو السلوك السوي، والميل أو النزعة نحو السلوك الاجرامي، واستخدام تلك العوامل أو المتغيرات في البرامج الوقائية.

وهذا الاتجاه الحديث كان سببه فشل النظريات التقليدية في علم الاجرام في تقديم محتوى عملي يمكن اعتماده في مجال التدابير والبرامج الخاصة بالوقاية من الجريمة، وفشل الكثير من البرامج الاصلاحية الموجهة أصلا للمجرمين أو المذنبين بهدف تعديل سلوكهم، وفشل الكثير من برامج وتدابير مواجهة ظاهرة العود إلى السلوك الاجرامي والانحرافي.

وفي إطار معالجة موضوع النظريات الحديثة للوقاية من الجريمة، نعود إلى ما ذهب إليه الباحث (دانيل جيلينغ Gilling. 1997) باعتباره من أفضل من كتب عن هذا الموضوع في وقتنا الحاضر، حيث يشير إلى أن النظريات الحديثة للوقاية من الجريمة ترجع إلى فترة الستينات من القرن العشرين، عندما بدأت النظريات التقليدية في التآكل، أو عندما برهنت النتائج الميدانية لهذه النظريات عن محدوديتها في مجال التطبيق العملي للوقاية من الجريمة اعتمادا على بعض النظريات التقليدية لتفسير الجريمة.

ويذهب باحث معاصر آخر وهو (كين بيز Kean pease 1998) إلى أن التنظير الحديث في ميدان الوقاية من الجريمة كان منذ البدء ولا زال متأثرا بنظريات علم الإجرام، وبخاصة منها تلك النظريات التي تركز على "فهم المجرم" أو بالأحرى تلك التي تركز على الشخصية الاجرامية، أكثر من تركيزها على فهم الجريمة، وذلك مرده إلى التأثير القوي للمدرسة الوضعية الذي يجعل من الفرد المجرم وحده دراسته المفضلة.

المحاضرة الأولى: نظرية النشاط الرتيب.

ترجع هذه النظرية إلى الباحث ماركوس فيلسون Marcus Felson، وقد عرضها في بحث مشترك مع الأمريكي كوهين L.Cohen، نشراه في سنة 1989، في مجلة العلوم الاجتماعية الأمريكية.

تنطلق هذه النظرية في الأساس من المجتمع الأمريكي، حيث يتناول الباحثان فيها تطور الأوضاع الاجتماعية (ومنها الجريمة) في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، لكي يخلصا في النهاية إلى نظرية النشاط الروتيني Routine activity theory .

بدأ الباحثان بطرح انتقادي للنظريات البنائية (نظرية البنائية الوظيفية) في تفسير الجريمة والجنوح في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحسنت الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، إنما لم يصاحب ذلك تحسن في معدلات الجريمة والجنوح، بل على العكس من ذلك تماما، زادت معدلات الجريمة والجنوح، وهو ما يشير إلى قصور النظريات البنائية في علم الاجرام في تفسير هذا الوضع حسب رأي "فيلسون".

عمدت هذه النظرة إلى محاولة تفسير هذا الوضع في و.م.أ من زاوية مختلفة، وأرجعت النظرية ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع الأمريكي إلى التغير الاجتماعي الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية، والذي انبثقت عنه أنماط جديدة من النشاط الروتيني (اليومي) لحياة الفرد في المجتمع الأمريكي كنتيجة للتحسن الذي حصل في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للفرد.

بالنسبة ل"فيلسون" الروتين اليومي للحياة يعني مجمل النشاطات اليومية التي يقوم بها الفرد (في المجتمع المعاصر أو المتقدم صناعيا) بشكل رتيب (روتيني)، دون أن يحسب حسابا لما قد ينتج عنها من عواقب، وبخاصة في مجال الجريمة والانحراف، وهذه النشاطات الروتينية (الرتيبة) هي بدورها كانت نتيجة للتغير الاجتماعي الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية كما ذكرنا، ومؤشرات هذا التغير يمكن حصرها في النقاط التالية:

1_ تمركز الحياة اليومية (النشاط اليومي) للفرد الأمريكي خارج البيت.

2_ الزيادة في عدد الأسر، المشكلة من ولي واحد (المقصود هنا هي الزوجة أو الأم بدون زوج أو أب للأطفال).

3_ الزيادة في أعداد النساء العاملات خارج البيت.

4_ الزيادة في عدد الطلاب (مع وجود مسؤولية عائلية لديهم).

5_ الزيادة في قضاء وقت الفراغ خارج البيت.

6_ الزيادة في المقتنيات لدى العالة الأمريكية، وفي الكماليات الثمينة والصغيرة الحجم والغالية الثمن في البيوت الأمريكية.

كل هذه المؤشرات قد تصبح (أو هي فعلا) عوامل (دوافع) لزيادة الجريمة والجنوح، وبخاصة منها جرائم السلب والنهب والسرقة.

ومن هذا المنطلق عمدت هذه النظرية إلى طرح نموذج تفسيري للجريمة على المستوى الجزئي، بحيث نجدها ركزت فقط على تفسير جرائم السرقة والسلب والنهب أولا، ثم امتدت إلى طرح نموذج تفسيري على المستوى الكلي، أي تفسير الجريمة ككل في المجتمع الأمريكي.

بعكس النظريات الأخرى في علم الإجرام لم تحاول نظرية "النشاط الرتيب" أو "النشاط الروتيني" تفسير أسباب الميل الإجرامي لدى بعض أفراد المجتمع، بل انطلقت من أن النزعة الاجرامية أو الميل الاجرامي موجود فعلا لدى البعض من عامة الناس، لكن لحدوث الفعل الاجرامي لا بد من توفر ثلاثة عناصر (شروط) ضرورية وهي:

1_ توافر الإرادة الاجرامية.

2_ وجود ضحية مناسبة (موقف مناسب، فرصة مناسبة).

3_ عدم وجود حراسة قادرة (مناسبة) أو جيدة.

وعليه يمكن فهم هذه النظرية على النحو التالي: بما أن أنماط الحياة الروتينية (الرتيبة) اليومية، في جوهرها تبعد الكثير من الناس عن بيوتهم وعن ممتلكاتهم وعن أسرهم، فإن المجرم (صاحب الإرادة الإجرامية) سوف تتوافر له الضحية المناسبة (الموقف، الفرصة)، والبيوت غير المحروسة جيدا، وبذلك تدفع هذه المواقف (العوامل) إلى تشجيع الأفعال الاجرامية، بمعنى أن توفر الضحية المناسبة، أو المواقف المناسبة، وعدم وجود حراسة فعالة أو كافية على الممتلكات والبيوت بفعل التغير الاجتماعي، هي كلها

نتاج للأنماط الحياتية الروتينية الجديدة في الحياة اليومية للمواطن، الذي بدوره نتاج للتغير الاجتماعي الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمع الأمريكي، وكل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى إضعاف الروابط الاجتماعية، وإضعاف الضبط الاجتماعي، وزيادة الاهتمام بالكسب المادي أو اللهث وراء الماديات، مما أدى في النهاية إلى ظهور عوامل وشروط دافعة (مشجعة) على ارتكاب الجريمة.

وفي مقال آخر صدر سنة 1986 عمد "فيلسون" إلى تفسير ما يعنيه بثالوث الجريمة لديه أي:

_ توفر الإرادة الاجرامية، توفر الضحية المناسبة، عدم وجود حراسة جيدة أو مناسبة.

حيث يشير إلى أن هذه النقاط الثلاث تحكمها متغيرات أربعة:

1_ القيمة: أي قيمة الشيء المراد سرقته أو الاعتداء عليه.

2_ القصور الذاتي (الجمود أو الكسل)

3_ الحجم.

4_ الولوج: أي القدرة على الوصول إلى الشيء المراد سرقت أو الاعتداء عليه.

بمعنى آخر، إن حدوث الفعل الإجرامي من عدمه يحدد على ضوء المتغيرات الأربعة سابقة الذكر، فالأشياء ذات القيمة العالية، والخفيفة الوزن أو الحجم، والتي لا تكون محروسة جيدا، بسبب القصور الذاتي أو غيره، تكون عرضة للسرقة والنهب أو الاعتداء أكثر من غيرها من الأشياء التي لا تتوافر فيها تلك الشروط (المتغيرات الأربعة)، أي أن هذه المتغيرات الأربعة يمكنها أن تشكل إما عوامل دفع أو تشجيع نحو الفعل الاجرامي، أو عامل ردع (منع) له.

ونعرض هنا بعض الأمثلة البسيطة في الشكل البالغة الدلالة في المضمون على النشاط اليومي (الروتيني) الذي يقوم به الإنسان يوميا، دون أن يدرك تماما عواقبه، فيما يتعلق بالدفع إلى الجريمة أو التشجيع عليها، هذه الأمثلة عرضها "فيلسون" في مقال له سنة 1992:

_ كيفية توقيف السيارة (أو المركبة) بشكل يومي (رتيب)، في مكان واحد، ووقت واحد تقريبا بنفس الطريقة، سواء كان ذلك خارج البيت أو حتى داخل البيت.

_ النمط الروتيني في قضاء الإجازات الأسبوعية أو السنوية، والنمط الروتيني في قضاء الإجازات والعطل خارج الوطن.

_ النمط الروتيني في الخروج مع جميع أفراد العائلة للتسوق، أو لأهداف أخرى، وحتى إن لم يخرج جميع أفراد العائلة في وقت واحد فإن ذلك قد يكون في أوقات متقاربة، بحيث يبقى البيت في النهاية فارغا.

_ النمط الروتيني في إدخال الغرباء إلى البيت أو الممتلكات بدون أخذ الحيطة والحذر.

_ إعطاء المال للأطفال بغرض التسوق، أو لقضاء بعض الحاجات بدل من الراشدين الكبار.

وفي النهاية نستطيع القول إن أفكار "فيلسون" الوقائية، تتمحور حول دفع المواطن شخصيا وفرديا، إلى ضرورة توخي الحيطة والحذر والمسؤولية، وأحذ زمام المبادرة فيما يتعلق بوقاية المرء نفسه وامواله وممتلكاته، وهو ما يقصده "فيلسون" بأن غياب الحراسة الجيدة أو الفعالة هي احد الشروط (العوامل) الدافعة للجريمة.

كذلك يهدف من خلال أفكاره هذه إلى المطالبة بضرورة تنمية الضبط الذاتي، الذي ضعف بسبب التغير الاجتماعي الذي حدث مؤخرا في المجتمعات الغربية، والضبط الذاتي حسبه هو أهم عنصر (عامل) يؤدي إلى كبح جماح النوازع أو الميول الإجرامية التي يمكن أن توجد لدى البعض من أفرد المجتمع.

ويزيد في ظهور هذا الميول أو النوازع الاجرامية مغريات المجتمع الاستهلاكي المادي الذي نعاصره، وهو ما يقصده بتوافر الإرادة الاجرامية، والتي تشكل أهم عنصر في حدوث الفعل الاجرامي، وأخيرا يقصد "فيلسون" بشرط وجود ضحية مناسبة هو أن الفرد نفسه في خضم روتين الحياة اليومية يصبح في كثير من الأحيان هو نفسه الضحية المناسبة، من دون دراية وعلم منه، بمعنى آخر إن الفرصة المناسبة للجريمة (وجود ضحية، موقف مناسب) يقدمها الفرد نفسه للمجرم أو الجاني من دون أن يدري.

وخلاصة القول إن "فيلسون" يريد أن يبين بنظرية النشاط الرتيب **أن الوقاية من الجريمة الفعلية هي تلك التي يجب أن يقوم بها الفرد نفسه وليس المجتمع وليس الدولة** أما المجتمع فما عليه إلا أن يعمل للوصول إلى نمط الحياة الروتينية اليومية، يأخذ بعين الاعتبار التكفل أو السيطرة على عوامل وشروط الجريمة والانحراف.

المحاضرة الثانية: نظرية الاختيار العقلاني.

هذه النظرية ترجع إلى الباحث "رون كلارك Ron Clarke" 1985 رئيس وحدة البحث والتخطيط بوزارة الداخلية البريطانية، والذي قدمها لأول مرة مع "كورنيش Cornish" 1985، الباحث "رون كلارك" كان في البداية من المتأثرين بأفكار "نيمومان" المتعلقة بالوقاية الموقفية، والتي حاول "كلارك" مع موقعه في وزارة الداخلية البريطانية تجسيدها على أرض الواقع في بريطانيا، طور "كلارك" أفكاره الأولية، أو تصوراته الأولى عن "الاختيار العقلاني" وقدمها في شكلها النهائي مع "فيلسون" سنة 1993، بعدما حاول الباحثان أن يقاربا نظرية "فيلسون" عن نظرية "النشاط الروتيني" ونظرية " كلارك" "الاختيار العقلاني" لجعلهما مكملتين لبعضهما البعض.

الباحثان "كلارك" وكذلك "فيلسون" لم يكونا يبحثان عن أسباب الجريمة، ولم يهتما بالمجرم نفسه، بل الذي كان يعنيهما هو الاهتمام بالفعل الاجرامي كحدث، والدوافع وراء الانخراط في الفعل الاجرامي، فما كان يجمع الباحثان هو الاهتمام بالجريمة كفعل وكموقف وليس كنوازع وميول وعوامل حاسمة.

وبلغة أخرى كان الاهتمام لديهما منصبا على المستوى الجزئي للجريمة أي الأفعال الإجرامية في حد ذاتها وليس على الأبعاد النظرية المجردة للمستوى الكلي، والهدف لديهما كان محاولة تفسير الأفعال الإجرامية ووضع نماذج تفسيرية تصلح لبعض المواقف الإجرامية بغية الوصول إلى الجوانب العلمية التطبيقية أي الوقائية وليس التنظير(وضع نظريات شاملة يمكن تعميمها في الزمان والمكان) أو الوصول إلى مسببات الجريمة، أو العوامل الحاسمة فيها، لأن كلا منهما كان يبحث في الأصل من وراء نظريته عن التدابير والوسائل والنماذج أو البرامج التي يمكن اعتمادها ميدانيا لتخفيض معدلات الجريمة والجنوح، أو السيطرة عليهما عن طريق الوقاية.

عماد نظرية "الاختيار العقلاني" هو توافر الفرصة المناسبة للقيام بالفعل الإجرامي (نظرا لغياب الحراسة، أو اللامبالاة)، وهذا بعكس نظرية "فيلسون" التي ترتكز أولا على توافر الإرادة الاجرامية.

إن العوامل (الشروط) التي قد تدفع للفعل الاجرامي حسب نظرية الاختيار العقلاني هي:

1_ وجود حراسة فعالة من عدمه.

2_ مقدار المرور النفعي، أي المنفعة الناتجة عن الفعل الاجرامي.

إن الفرصة المناسبة للفعل الاجرامي تنشأ من عدم وجود حراسة (فعالة)، وهي بذلك تصبح العامل الرئيسي في عملية الاختيار الضحية أو الموقف الإجرامي المناسب، وعملية الاختيار هذه لا تحدث بدون توافر مردود نفعي أي الفائدة أو الانتفاع من الفعل الاجرامي، وعليه ليس الاختيار العقلاني هو الذي يحكم حدوث الفعل الاجرامي من عدمه، فالذي يحدده ويحكمه هو توافر الفرصة المناسبة، وتوافر الفائدة (الانتفاع) من الفعل الاجرامي، وبذلك فإن العقلانية أو التفكير العقلاني قد توضع جانبا في المواقف الاجرامية، والدليل على ذلك أن الكثير من المجرمين أو الجناة تنقصهم المعلومات الكافية عن الضحية أو الموقف وتعترضهم عقبات موضوعية مثل ضيق الوقت والمقدرة أو المهارة اللازمة للقيام بفعل إجرامي معين، إلا أنهم يقدمون على اغتنام الفرصة المتاحة للقيام بأفعال إجرامية، بدون تفكير عقلاني مناسب، وذلك بسبب تطلعهم للحصول على المنفعة أو الفائدة، أو لإشباع بعض حاجاتهم، ولعل هذا ما يفسر اختلاف الظروف التي يقوم المجرمون بأفعالهم في ظلها واختلاف المواقف التي تتم فيها نفس الأنماط الإجرامية.

معنى ذلك أن اختيار الانخراط في فعل إجرامي من عدمه، أو اختيار الموقف الإجرامي المناسب، أو الضحية المناسبة، لا يتم حسب التفكير العقلاني، أو حسب الاختيار العقلاني في السلوك، بل حسب الفرصة والمنفعة المرتبطين بموقف معين.

وبناء عليه، نقول من الوجهة الوقائية، ومن حيث جوهر نظرية الاختيار العقلاني، ما على الفرد (أو الضحية الاحتمالية) والمجتمع إلا العمل على تقليل المردود والمنفعة الاحتمالية، والعمل على عدم توفير الفرصة المناسبة للحيلولة دون حدوث الفعل الاجرامي من أصله، أو على الأقل تضييق أو حصر المردود والمنفعة الاحتمالية، وتضييق وحصر الفرص المناسبة للفعل الاجرامي، وهذا هو جوهر التدابير الوقائية التي تهدف إليه هذه النظرية.

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها أنها لا تصلح لتفسير الأفعال الاجرامية كلها، بل تقتصر على الأفعال الاجرامية النفعية، مع العلم أن الجرائم لا تكون كلها بهدف المنفعة فقط، بل قد تكون وراءها أسباب وعوامل أخرى غير المنفعة المادية.

المحاضرة الثالثة: نظرية أسلوب الحياة.

هذه النظرية ترجع إلى ثلاثة باحثين هم "هندلانغ Hindelang"، غوتفردستون Gottfrdson، غاروفالو Garofalo، وهم الذين قدموا هذه النظرية في شكلها الأول سنة 1978.

تنطلق هذه النظرية من أن احتمالات وقوع الفرد ضحية للجريمة مردها إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

1_ أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.

2_ الأشخاص الذين يختلط بهم.

3_ الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم.

وتم الوصول إلى هذا التصور بعد قيام الباحثين المذكورين أعلاه بدراسة مستفيضة لضحايا الجريمة من حيث نمط الجريمة (نوع الجريمة)، والسن والأصل العرقي، والخصائص الديموغرافية الأخرى ذات العلاقة بضحايا الجريمة، حيث ظهر للباحثين بأن هذه المتغيرات لها دور في حدوث الأفعال الاجرامية، واتضح أيضا من نتائج دراسة الباحثين أن الأفراد يكونون معرضين للوقوع ضحايا الجريمة تبعا لأسلوب الحياة الذي يسلكونه، وتبعا لنوعية الأفراد الذين يختلطون بهم، أو يكونون معرضين لهم.

وهو ما يعني أن الفرد الذي يختار أسلوبا معينا في الحياة يختار أيضا (ضمنيا) مع هذا الأسلوب درجة احتمال وقوعه ضحية لجريمة (درجة المخاطرة)، وهذا يعني أن الفرد نفسه له دخل في احتمالية وقوعه ضحية للجريمة تبعا لأسلوب الحياة الذي يتبعه، والمكان الذي يختاره للعيش فيه، أو الأفراد الذين يختلط بهم أو يكون عرضة لهم.

بعدها عدلت هذه النظرية من طرف الباحث "غاروفالو Garofalo" 1987 حيث أضاف إليها ثلاثة متغيرات أخرى وهي:

1_ ردة الفعل اتجاه الفعل الاجرامي.

2_ جاذبية الهدف (مدى جاذبية الضحية المستهدفة للفعل الاجرامي)

3_ الاختلافات الفردية.

هذه المتغيرات الثلاثة التي أضافها "غاروفالو" كمحددات (عوامل دافعة، أو عوامل رادعة) للفعل الإجرامي، وبذلك يكون "غاروفالو" بإضافته لهذه المتغيرات الثلاثة قد اضاف بعد البناء الاجتماعي إلى هذه النظرية، حيث ذهب إلى أن بعض الأفراد قد يسلكون نمطا معينا في الحياة من دون رغبتهم، بمعنى أن بعض أنماط (أساليب) الحياة تفرض نفسها على بعض الأفراد من دون إرادتهم، وأن بعض الأفراد قد لا يختارون أماكن بعينها للعيش فيها بمحض إرادتهم، بل تفرض عليهم فرضا (نتيجة لعوامل مختلفة)، ومن ثم يفرض عليهم أسلوب الحياة السائد فيها من دون رغبة مسبقة منهم في اتباع هذا الأسلوب من الحياة، وأن الأفراد نظرا لاختلافاتهم الفردية (اختلاف الشخصية) تكون لهم ردود أفعال مختلفة اتجاه الأفعال الاجرامية.

إن الفرد في اختياره لأسلوب معين من الحياة، ولنفترض أنه اختار أسلوبا في الحياة يتضمن درجة كبيرة من المخاطرة، واختار مكانا للعيش (السكن) يتميز بمعدلات عالية للجريمة والانحراف، فان احتمالات وقوع هذا الفرد ضحية للجريمة ستكون هي الأخرى عالية، أما الفرد الذي يختار أسلوب حياة هادئا (عاديا) ويختار مكان سكناه في محيط هادئ (معدلات الجريمة فيه منخفضة)، فسوف يكون احتمال وقوعه ضحية للجريمة ضعيفا، وحتى الفرد الذي يفرض عليه أسلوب حياة معين يتضمن مخاطرة عالية، ويفرض عليه السكن في منطقة ذات معدلات إجرامية عالية، فإن نفس هذا الشخص يستطيع التقليل من احتمال وقوعه ضحية للجريمة نتيجة لردود أفعاله الايجابية اتجاه الأفعال الاجرامية (يتبع نوعا من أنواع الوقاية من الجريمة)، وبذلك سوف يكون أقل جاذبية كمستهدف (كهدف للأفعال الاجرامية)، ومرد ذلك إلى اختلاف في شخصيته (عن الشخص الذي يختار بمحض إرادته أسلوب حياة يتضمن مخاطرة عالية، ويختار مكانا للسكن يتميز بمعدلات عالية للجريمة)، وعليه تكون احتمالات وقوعه ضحية للجريمة أقل، لأنه في الجوهر سوف يكون مختلفا في أسلوب حياته اليومية، نتيجة لاختلاف ردود فعله، ونتيجة لاختلاف شخصيته عن باقي أفراد المنطقة، أو المجتمع المحلي الذي يعيش فيه.

وهنا يظهر مفعول الوقاية من الجريمة على المستوى الفردي حسب هذه النظرية: فالفرد ذاته هو الذي يخفض أو يرفع احتمالات وقوعه ضحية للجريمة، تبعا لأسلوب الحياة الذي يرتضيه ومكان الحياة الذي يختاره، وتبعا لدرجة المجهود الوقائي الذي يقوم به وتبعا لشخصيته.

بقي أن نذكر أن هذه النظرية تشمل في مضامينها بعضا من أفكار نظرية "النشاط الرتيب" لماركوس فيلسون التي سبق وتعرضنا لها.

المحاضرة الرابعة: النظرية الظاهراتية (الاتجاه الفينومينولوجي).

ترتكز السوسيولوجيا الفينومينولوجية على دراسة وتحليل واقع الحياة اليومية، وإظهار مكوناتها من خلال المفاهيم التي يكونها الناس العاديون عن حياتهم الاجتماعية بلغتهم، ولا يسعى علم الاجتماع الفينومينولوجي إلى وضع مفاهيم عن حياة الأفراد الاجتماعية، ويترك هذه المهمة لهؤلاء الأفرد، ويكتفي الباحث بتسجيل الأفكار والمفاهيم التي يصيغها الأفراد بلغتهم عن حياتهم اليومية.

وعليه نلاحظ أن السوسيولوجيا الظاهراتية تعد بمثابة ثورة في السياق المعرفي، حيث رفضت البراديغمات السائدة، وكذلك كل الرصيد المعرفي السوسيولوجي، وأعطت قيمة وأهمية بالغة للأفراد حيث جعلتهم هم المعبرين عن انشغالاتهم وتصوراتهم وروابطهم بدلا من أن يقوم بهذا الباحث السوسيولوجي، فهذه النظرية تعطي أهمية لكل الظواهر البسيطة والثانوية وكذلك الأساسية حيث لا تميز بينها.

ويوصي أنصار هذا الاتجاه الباحث الاجتماعي بضرورة التخلي عن كل المقولات والمفاهيم الجاهزة والانصراف إلى المعطيات من صميم الحياة اليومية للأفراد العاديين بهدف بناء نظرية اجتماعية جديدة تكون بديلة للنظرية الاجتماعية التقليدية السائدة.

وازدهرت المدرسة الظاهراتية في علم الاجتماع في ألمانيا والمناطق المجاورة لها فيما بين الحربين العالميتين، واستمدت أفكارها من فلسفة "هوسرل" Husserl و شوتز Schutz ويقوم علم الاجتماع الظاهراتي على مجموعة من القضايا أهمها:

1_ قصدية الوعي باعتباره موجها نحو الموضوع.

2_ دراسة الخبرة الذاتية للإنسان في علاقته مع الأخرين.

3_ التركيز على الخبرة الشعورية وليس على السلوك.

4_ إن الانسان يمتلك عنصر المبادأة في الفعل الاجتماعي.

5_ إن التحليل الاجتماعي يبدأ بدراسة الاستعدادات الداخلية للأفراد أو للغرائز التي يجب دراستها وهي: احترام الذات والخضوع والدافع الأبوي، والميل للصراع، والمحاكاة والتعاطف، والتعبير عن التواجد الاجتماعي مع الأخرين.

6_ إن علاقات السيطرة والصراع تقدم إشباعا داخليا، فالصراع يجعل الشخص يستمتع بالتحصيل والعظمة نتيجة ممارسته لقوته.

7_ عدم الاهتمام بدراسة أفعال الأفراد، ويركزون بدلا من ذلك على دراسة روايات الأفراد عما يفعلون ويقولون، وبناء على ذلك لا تدرس مفهومات مثل القوة أو السلطة، بل تدرس الإحساس بالقوة أو السلطة.

8_ بناء على ما تقدم فإن الباحث الفينومينولوجي لا يعتقد في صحة الافتراضات السببية، ولكنه يعتمد على تصور الحياة الاجتماعية من خلل تصورات الفراد وافكارهم عنها.

كما يمكن القول أن النظرية الظاهراتية تختلف عن الوضعية من حيث السببية، فالأول تركز على نظرة المجرم ودوافعه، أي أن يضع الملاحظ أو الباحث نفسه موضع الجاني والمجني عليه، فالتركيز على اللحظة الآنية، أما الثانية فتركز على عوامل الوراثة والصفات النفسية واللامعيارية والتفكك الاجتماعي...الخ

"وبناء على ذلك فإن الباحث الفينومينولوجي لا يؤمن بصحة الافتراضات السببية ويميل إلى الأخذ بصورة الحياة الاجتماعية من خلال تصورات الأفراد وأفكارهم"، كما يرفض هذا الاتجاه النظر في الظواهر الاجتماعية كأشياء، ويرفض التجريد والمناهج الكمية، ويرفض أيضا المفاهيم الرئيسية السوسيولوجية، لأنها مفاهيم لا تعكس الواقع الاجتماعي، لأنها مصاغة بلغة الباحث وليس بلغة الجماعة، لأنها تقتصر على الظواهر الأكثر شيوعا وانتشار وتهمل بقية الظواهر، الأقل شيوعا وانتشارا، وهي في نظره تشوه الحياة الاجتماعية اليومية، ولهذا تركز السوسيولوجيا الفينومينولوجية على دراسة وتحليل واقع الحياة اليومية وإظهار مكوناتها من خلال المفاهيم التي يكونها الأفراد العاديون عن حياتهم الاجتماعية بلغتهم، ولا يسعى علم الاجتماع الفينومينولوجي إلى وضع مفاهيم عن حياة الأفراد الاجتماعية ويكتفي بتسجيل الأفكار والمفاهيم التي يصيغها الأفراد بلغتهم عن حياتهم اليومية.

وفيما يخص العنف نجد الظاهراتية تنظر إليه على أنه خلل يصيب علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، كما أن العنف المنزلي (الأسري) على سبيل المثال هو في نظر هذا الاتجاه خلل يصيب علاقة الزوج بالزوجة، هذا الخلل يعمل على الحاق الأذى والضرر بالروابط الاجتماعية سواء على مستوى الأسرة أو في بيئات أخرى كالبيئة المدرسية أين ينتشر العنف المدرسي...

فالخلل يجعل روابط الألفة والمحبة التي تعمل على حماية الحياة والحفاظ عليها بن الأفراد حسب مكانتهم وأدوارهم في مختلف البيئات التي يتواجدون فيها تنهار، وعليه فالعنف والعدوان ومجمل السلوكات الاجرامية من منظور الظاهراتية ما هو في الحقيقة إلا انعكاس للخلل الذي يصيب العلاقات الاجتماعية، والذي بدوره يؤدي إلى تخريب وتدمير الروابط الاجتماعية، فيصبح الاعتداء على الأخرين مبررا، وأحيانا ينظر إليه كجزء من مقومات البناء الثقافي.

وقد ركزت كثيرا الدراسات السوسيولوجية التي تبنت هذا المنظور –الفينومينولوجي– على العنف الذي تتعرض له المرأة من طرف الرجل مثلما فعلت النظريات الراديكالية الأنثوية، حيث تنظر الظاهراتية إلى السلوك العنيف كجزء من مفاهيم الذكورة في معاملة الأنثى بالقسوة والشدة، فكلما تمت عملية فك الروابط يمارس الرجل العنيف العنف، إذ تمر العلاقة بين الرجل العنيف والمرأة الضحية بمراحل من التحولات، هذه التحولات تبدأ بالتماس المبررات التي تسهل عليه التكيف مع التعامل القاسي والعنيف مع المرأة الضحية.

وحول اصطناع المبررات نجد الفرد الممارس للعنف يلجأ إلى اختلاق أو اسباغ صفات غير انسانية أو صفات تقليل من شأن وقيمة الضحية حتى يسهل عليه ممارسة العنف ضدها بشكل مبرر.

بفضل هذا التجاه –الظاهراتي– استخدم مصطلح أسرة العنف، أو العنف المنزلي بدلا من العنف الأسري، وذلك للإشارة إلى تلك المنازل التي يصبح فيها العنف المتبادل بين الأفراد سمة منتظمة للتفاعل اليومي.

ويستند المدخل الظاهراتي في دراسته للعنف على فرضيات استخلصتها الباحثة (Denzin.1985) من مقالة بعنوان " نحو اتجاه فينومينولوجي للعنف الأسري المنزلي" وهي كالأتي:

1. يحدث العنف داخل إطار تفاعلي من علاقات التسلط والتبعية التي ترط الأزواج والزجات والأبناء في مؤسسة متآلفة يطلق عليها الأسرة.

2. هذا النظام التفاعلي يعكس التناقضات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقانونية في المجتمع الأكبر، حيث أنه يمتد حول بناء من القواعد والأوضاع والشعائر والأنظمة والحياة اليومية بما فيها طرق إعداد الطعام والنوم والعلاقات الجنسية ورعاية المنزل والأطفال.

3. إن هذا النظام التفاعلي بتناقضاته ومكوناته يضع الرجل في مكان المسيطر ذي السلطة داخل هذا البناء، محول إياه إلى العنف الذي يحول زوجته إلى خادمة وعشيقة له، المنزل إلى فندق للإقامة فيه، وعندما لا يتم الالتزام بهذه المفاهيم يحدث العنف.

4. إن العنف المنتشر في أبنية هذه الأسرة إنما هو شكل محتمل من العلاقات التفاعلية التي ترتبط بالأوضاع الاجتماعية للمنزل، كما أن حوادث العنف ستتابع مكونة ميدانا للعنف يضع نفسه أمام أفراد الأسرة كحط عاثر يفرض نفسه، رغم ان جذوره مشتقة من الأبنية الخارجية.

5. هذه الأبنية من الخبرة العنيفة تأخذ شكلا دائريا، وتفترض وجودا مستقلا في حياة الأسرة، فكلما تحركت الأسرة عبر مراحل التوتر نحو العنف، ثم إلى الهدوء والتفاعل الحميم يتم تحييد المسؤولية الشخصية عن العنف.

6. أما القصد السيء الذي يتمثل في الانكار عندما يحدث العنف لأول مرة أو عندما يحدث مرة ثانية، فإن هذا الأمر يؤكد أن العنف سيكون سمة أساسية ودائمة في الحياة اليومية لهذه الأسرة.